AFSD 2022

Arab Forum for Sustainable Development
Recovery and resilience

Forum arabe pour le développement durable
Reprise et résilience

المنتدى العربي للتنمية المستدامة
التعافي والمنعة

15-17 March 2022 – 2022 آذار/مارس 15-17

©iStock.com/popba

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

البيانات

أُعدَّت ورقة المعلومات الأساسية هذه في البداية من أجل المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2021 وتم تحديثها للمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022.
وقد أعدّها كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، والمنظمة الدولية للهجرة.

تحتاج البلدان إلى بيانات ذات نوعية جيدة وآنيّة وقابلة للاستخدام من أجل تحديد أولوياتها، واتخاذ خيارات مبنية على المعرفة، وتنفيذ سياسات أفضل لتحقيق التنمية المستدامة. وتجهد البلدان العربية، عن طريق أجهزة الإحصاء الوطنية، لإنتاج بيانات يُسترشَد بها في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية ورصد التقدم. وقد سُجل تقدّمٌ كبير في توافر البيانات في السنوات الأخيرة. كما تستفيد البلدان العربية على نحو متزايد من الاستعراضات الوطنية الطوعية كفرص لتوسيع نطاق جمع البيانات وتحسين نوعيتها.

غير أنّ ثغرات كبيرة لا تزال تشوب توافر البيانات في مجالات عديدة متصلة بالتنمية المستدامة في البلدان العربية. وتتعلق التحديات الرئيسية بنوعية وتواتر المعلومات الإحصائية المنتَجة على الصعيد الوطني، وإمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي، فضلاً عن شفافية البيانات وإمكانية الحصول عليها.

ويشكل عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة ومفصّلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والفتيات واللاجئين والمهاجرين والنازحين والفئات الأخرى المهمشة والأكثر عرضة للمخاطر عقبةً كبيرة على مسار التنمية في المنطقة العربية. فمن دون بيانات متينة، لا يمكن وضع الخطط اللازمة ولا تخصيص ما يكفي من الموارد لتحقيق أهداف البرامج والخدمات ووصولها إلى الفئات السكانية المستهدَفة. ويحدّ ذلك من قدرة البلدان على الاستجابة لأزمات مثل جائحة كوفيد-19، وعلى تحديد الأولويات في العمل وتخصيص الموارد، وعلى وضع تدابير للاستجابة لا يُهمَل فيها أحد. وبالتالي، فإن إنتاج بيانات آنية وعالية الجودة ومفصّلة ليس مجرد ركيزة تقنية من ركائز العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بل ركيزة سياسية أيضاً، لأنه أساسي لضمان الشمول والعدالة ولتعزيز المِنعة المؤسسية والمجتمعية إزاء الصدمات التي قد يحملها المستقبل.

آثار جائحة كوفيد-19 على جمع البيانات في المنطقة العربية

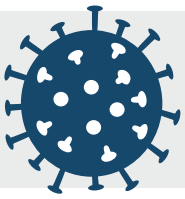

لِحقَ ضرر كبير بأداء أجهزة الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء المنطقة[1]. وقد أثّرت إجراءات الإقفال وتدابير الطوارئ على عمل أجهزة الإحصاء، ولا سيما العمليات التي تتطلب جمع بيانات ميدانية. فبفعل الجائحة، توقّفت عمليات مسوح وتعدادات الأسر المعيشية. ونتيجة للأزمة، توقّف نحو 80 في المائة من أجهزة الإحصاء الوطنية، بشكل كلي أو جزئي، عن جمع البيانات وجهاً لوجه. ووحدها نسبة 20 في المائة من الأجهزة واصلت أنشطتها التحضيرية للتعدادات السكانية، وقامت نسبة 80 في المائة منها بتعليق أنشطتها لما بعد 2021-2022 أو لم تعلن عن خطط لاستئنافها. وأشار 69 في المائة من البلدان العربية إلى أنّ الجائحة أثّرت سلباً على إمكانية عملها على إحصاءات الأسعار.

وبشكل متكرّر، أصاب التعطيل أُطر التعاون وآليات التنسيق والشراكات مع الوزارات التنفيذية، وكذلك مع المنتِجين من القطاع الخاص والهيئات التمويلية، والتي تهدف جميعها إلى إحراز تقدّم في تنفيذ خطة عام 2030، مما قوّض الجهود المبذولة لرصد بيانات أهداف التنمية المستدامة. وقد ازدادت حالات التعطيل هذه حدةً من جرّاء انعدام الاستقرار في عدد من البلدان العربية، مثل السودان والصومال وليبيا واليمن. واتّسعت آثار هذا التعطيل المتزايد نطاقاً حتى طالت جميع أنحاء المنطقة، ونجمت عن تغيير وُجهة الجهود وتركيزها على تنفيذ استجابات فورية وإنسانية لمعالجة الآثار المترتبة على الجائحة. وقد أسفر ذلك عن إبطاء الجهود الرامية إلى مواءمة الأطر الإحصائية المرتبطة بالخطط الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل.

وأبرزت الأزمات المعقّدة التي أشعلتها الجائحة الثغرات التي تشوب البيانات، وسلّطت الضوء على أهمية التنسيق وتبادل البيانات بين مختلف الوزارات والمؤسسات. وفي ظل غياب منظومة إحصائية متماسكة ومتكاملة لا تستثني أحداً في معظم البلدان العربية، حالت صعوبات عديدة دون الاستجابة بفعالية للأزمة. وكشفت الجائحة عن الحاجة إلى مؤشرات جديدة تقيس القدرة على إجراء تقييمات سريعة في أي وقت كان. وكان ذلك واضحاً بشكل خاص في حالة البيانات الاجتماعية والاقتصادية، البالغة الأهمية بالنسبة لقطاع الصحة، والتي كان من شأن توافرها زيادة فعالية الجهود المبذولة للتصدي للأزمة الصحية.

1 ESCWA, Effect of COVID-19 on price and expenditure statistics, 2020; and the World Bank, Monitoring the state of statistical operations under the COVID-19 pandemic, 2020.

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

1. **قامت أجهزة الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء المنطقة بتكييف أنشطتها المخطط لها سابقاً استجابة للجائحة، واتخذت تدابير مبتكرة لجمع البيانات.** وتشمل هذه التدابير تغيير التواريخ المحددة لجمع البيانات، وتنظيم إجراء دراسات استقصائية جديدة، واعتماد أدوات جديدة لجمع البيانات، والاستفادة من البيانات الإدارية في بلدان مثل عُمان ودولة فلسطين ولبنان والمغرب. وقامت نسبة 44 في المائة من أجهزة الإحصاء الوطنية المشمولة بالدراسات بتغيير أنشطة جمع البيانات المقرّرة أو تكييفها حسب الظروف الناتجة من الجائحة. ونتيجة لذلك، تم تعديل الدراسات الاستقصائية الموضوعة بالفعل لتتضمن أسئلة جديدة. وأصبحت البيانات الإدارية تُستخدَم على نطاق أوسع، وبات إجراء الدراسات الاستقصائية عبر الهاتف أكثر النُهُج استخداماً لتحليل أوجه الجائحة أو رصدها.

2. **تبحث أجهزة الإحصاء الوطنية في اعتماد مصادر جديدة للبيانات وإقامة شراكات جديدة لتطويرها.** ومنذ بداية الجائحة، أقامت هذه الأجهزة شراكات جديدة لتعزيز جهود جمع البيانات بين أجهزة الإحصاء الوطنية والوزارات المعنية بالاتصالات وغيرها، وذلك في عُمان ولبنان والمغرب. ومن بين جميع الشراكات الجديدة، أقيمت نسبة 45 في المائة من الشراكات مع القطاع العام، و34 في المائة مع شركاء دوليين، و18 في المائة مع القطاع الخاص. غير أن ما يقارب ربع أجهزة الإحصاء الوطنية لم يُقِم أي شراكات جديدة. ولم تُنفَّذ سوى بضع دراسات استقصائية خلال عام 2021 في بعض البلدان. واستأنفت أجهزة الإحصاء الوطنية إجراء بعض الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية باعتماد تدابير احترازية في العمليات الميدانية المنفّذة وجهاً لوجه.

3. **يعمل عدد من البلدان العربية على تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة إتاحة البيانات، وذلك من خلال اعتماد أدوات جديدة لنشر البيانات، كلوحات المعلومات القائمة على الإنترنت على سبيل المثال.** قامت 93 في المائة تقريباً من أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة بإنشاء منصات وطنية للبيانات، أو شرعت في التخطيط لإنشائها، وذلك لتلبية الاحتياجات من البيانات الحكومية والبيانات العامة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تفتح الجائحة آفاقاً جديدة للشفافية وتبادل البيانات بين مختلف أصحاب المصلحة.

توصيات على مستوى السياسات العامة المتعلقة بالبيانات لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

حُدّدَت التوصيات التالية لتسريع تحقيق الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة ودعم تحقيق باقي الأهداف. وترمي هذه التوصيات إلى تيسير التعافي من جائحة كوفيد-19 وتعزيز المِنعة إزاء الصدمات والأزمات في المستقبل[2].

تطوير التشريعات الإحصائية وتحديثها، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، لتفويض أجهزة الإحصاء الوطنية أن تضطلع بدورها الجديد، بوصفها "الجهة الرئيسية المديرة للبيانات"، وذلك في اعتماد أساليب جديدة لجمع البيانات؛ وإقامة شراكات جديدة؛ ونشر البيانات المشمولة في المنظومة الإحصائية بكل شفافية؛ وتنسيق المعلومات الوطنية والتحقّق منها، بما لا يقتصر على الإحصاءات الرسمية؛ ودمج المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الضخمة.

تعزيز برامج محو الأمية الإحصائية لتشجيع استخدام البيانات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، عن طريق إشراك مختلف أصحاب المصلحة في رصد السياسات والتدخلات وتقييمها؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات من خلال اعتماد سياسات البيانات المفتوحة؛ وتطوير التحليلات المشتركة بين القطاعات للحؤول دون إهمال أحد.

زيادة الدعم المقدّم لجمع البيانات وتلبية الاحتياجات في مجال تنمية القدرات، على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، وذلك في الفئات الرئيسية الست التالية والضرورية لإنتاج إحصاءات ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، وهي: برامج الدراسات الاستقصائية الوطنية؛ والتعدادات التي تُعد كل عشر سنوات؛ والبيانات الإدارية، بما في ذلك نُظُم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ والإحصاءات الاقتصادية، بما يشمل الحسابات القومية؛ وتطوير البيانات الجغرافية المكانية؛ والرصد البيئي[3].

اللحاق بركب ثورة البيانات عن طريق استخدام مصادر جديدة للبيانات، واعتماد أساليب مبتكرة لإنتاج الإحصاءات واستخدامها، وتحديث السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية، ودمج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية، واستخدام البيانات الضخمة وغيرها من البيانات للإحصاءات ذات التواتر العالي، بما يشمل ربط البيانات الجزئية المستمَدة من الدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية من خلال سجلات الأشخاص والشركات، وإقامة شراكات مع جهات أخرى معنية بإنتاج البيانات واستخدامها.

إعطاء الأولوية لإنتاج بيانات عالية الجودة، وآنيّة، ومفصّلة حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والإثني وحالة الهجرة ونوع الإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالسياقات الوطنية؛ وإعداد بيانات مفصّلة حسب حالة النزوح القسري لأهداف التنمية المستدامة الـ 12 ذات الأولوية[4].

إنشاء منصات وطنية للإبلاغ وتفعيلها بالكامل، مع استخدام البيانات الضخمة بشكل شفاف ومتّسق، وإيجاد قنوات للتنسيق بشكل منهجي بين جميع مصادر البيانات، وذلك لزيادة تدفق البيانات وتلافي إهدار الموارد وازدواجية الجهود.

حثّ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على زيادة الدعم الفني المقدّم لأجهزة الإحصاء الوطنية، والنهوض بالشراكات مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيات والأدوات والمنهجيات الجديدة في جمع البيانات وتحليلها، بما يشمل بناء قدرات هذه الأجهزة من أجل اعتماد التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات النازحين داخلياً، وإدراج هذه الإحصاءات في الأُطر الإحصائية الوطنية.

2 لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في الإسكوا، التقرير العربي للتنمية المستدامة، 2020.
3 Sustainable Development Solutions Network, Indicators and a Monitoring Framework for the Sustainable Development Goals, 2015.
4 Statistical Commission, Data Disaggregation and SDG Indicators: Policy Priorities and Current and Future Disaggregation Plans, 2019.

وقائع أساسية عن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - البيانات

وفقاً للإطار الرسمي للمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، ارتفعت المؤشرات المتاحة للمنطقة العربية في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة من 35 في المائة في عام 2020 إلى 42 في المائة في عام 2021[5].

الشكل 1. تغطية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

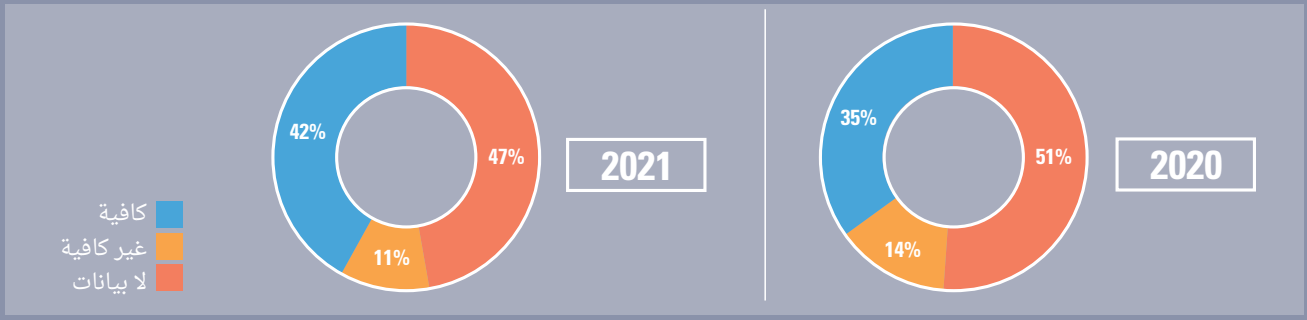

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

بالنسبة للهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، على سبيل المثال، تحسّن توفر البيانات الكافية (نقطتان بيانيتان أو أكثر) من 19 في المائة في عام 2020 إلى 41 في المائة في عام 2021؛ في حين انخفض عدم توفر البيانات لهذا الهدف من 66 في المائة إلى 54 في المائة في الفترة نفسها[6].

الشكل 2. تغطية مؤشرات الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية

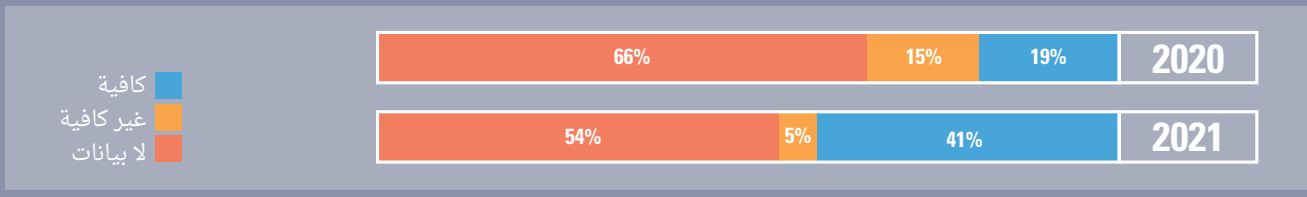

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

يُعزى التحسن الإقليمي بشكل رئيسي إلى تعزيز تدفق البيانات القُطرية إلى قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، الذي زاد بنسبة 5 في المائة من عام 2020 إلى عام 2021[7]. غير أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود وبناء القدرات لزيادة توفر البيانات والحد من أساليب التقدير والنمذجة، حيثما أمكن ذلك.

الشكل 3. التقدم في تدفق البيانات القُطرية المتاحة إلى قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

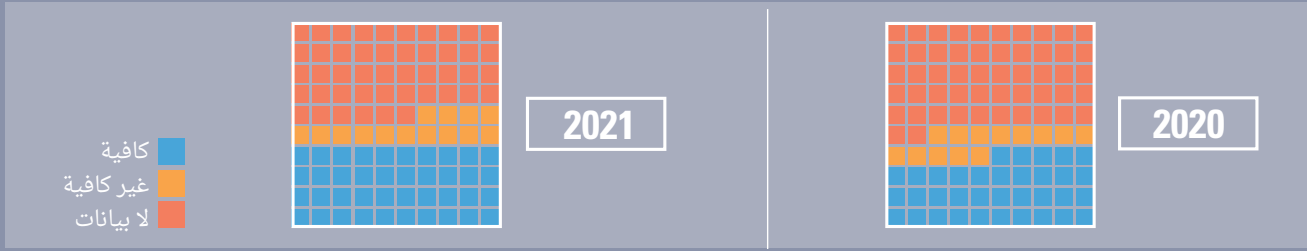

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

5 الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).
6 المرجع نفسه.
7 المرجع نفسه.

ازداد إصدار البيانات الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة على مر السنين في المنطقة العربية. وفي عام 2019، لم يكن هناك سوى تسعة بلدان نشرت بياناتها بشأن أهداف التنمية المستدامة على مواقع أجهزة الإحصاء الوطنية على شبكة الإنترنت. وقد التزمت الإسكوا بتطوير منصات وطنية للإبلاغ، بالتعاون مع أجهزة الإحصاء الوطنية، لتسهيل الوصول إلى بيانات أهداف التنمية المستدامة، التي يمكن الاطلاع عليها من خلال المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة. وبحلول نهاية عام 2021، كانت الإسكوا قد عملت مع 15 بلداً عربياً، هي الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والجزائر، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

ويبين الشكل 4 الأثر الكبير للتعاون المشترك بين الإسكوا وأجهزة الإحصاء الوطنية لتحسين توفر البيانات الوطنية وجودتها. ويبين أيضاً الزيادة قبل تنقيح البيانات (أي على مستوى البيانات الأساسية) وبعد ذلك.

الشكل 4. زيادة عدد المؤشرات المتاحة على منصات الإبلاغ الوطنية

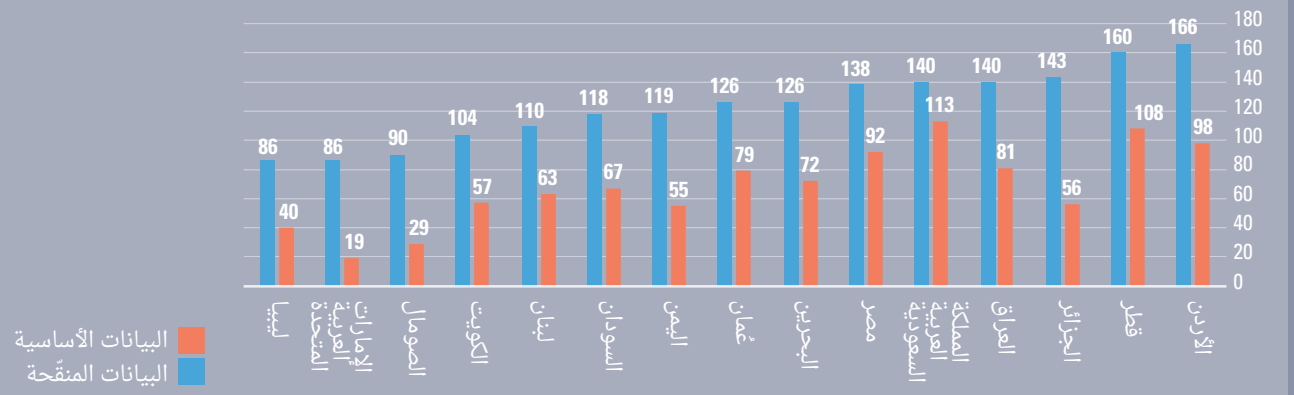

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

يبين تحليل الإسكوا لأداء البلدان أن جمع البيانات عن 73 مؤشراً من المؤشرات المتعلقة بنوع الجنس والتي يمكن تفصيلها حسب الجنس ما زال يتحسّن على مر السنين. غير أن البلدان لا تزال تنشر هذه المؤشرات في مجاميع بدلاً من تفصيلها حسب الجنس. على سبيل المثال، تحتل مصر المرتبة الأولى في هذا المجال، بعد أن حسّنت نشر مؤشرات المساواة بين الجنسين، بما في ذلك البيانات المفصّلة حسب الجنس، بنسبة 14 في المائة في سنة واحدة من عام 2020 إلى عام 2021، وفقاً للبيانات الواردة في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال العديد من البيانات المفصّلة المتاحة غير منشورة.

الشكل 5. توفر مؤشرات المساواة بين الجنسين موزعة في مجاميع ومفصّلة حسب الجنس (بالنسبة المئوية)

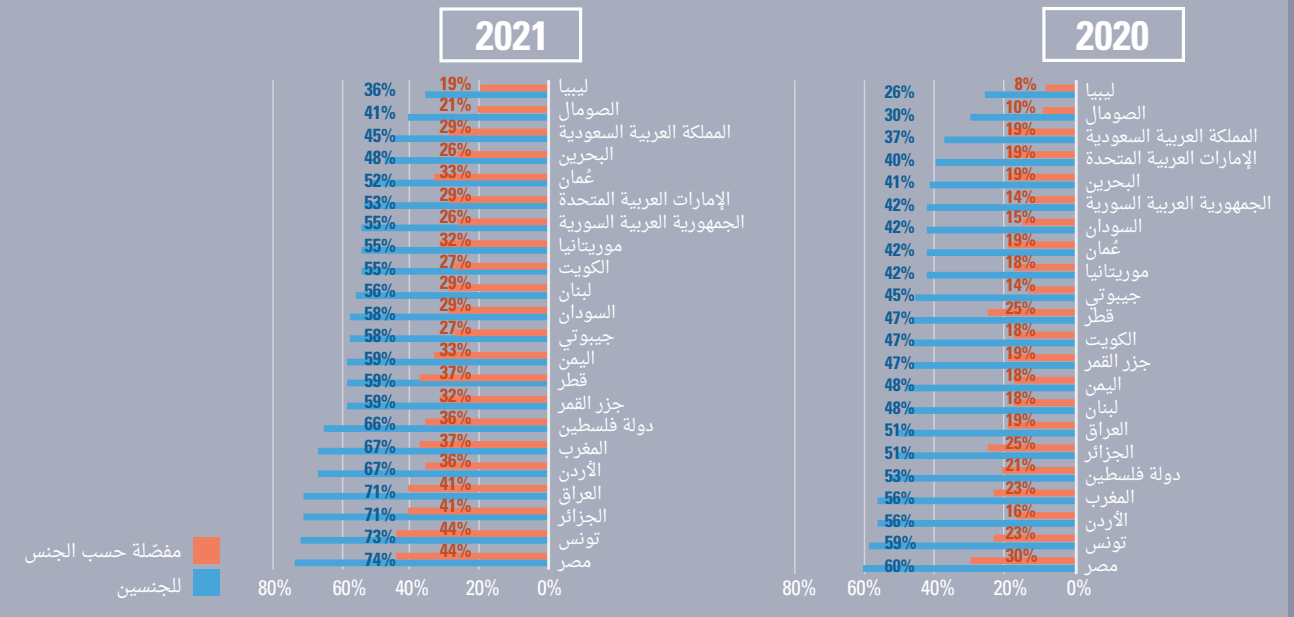

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

تتوفر بيانات كافية على المستوى القُطري بشأن 61 في المائة فقط من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال في المنطقة العربية، مما يتيح تحليل الاتجاهات. وتسجّل مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي النسبة الأقل لتوفر هذه البيانات[8].

الشكل 6. توفر البيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال والبالغ عددها 50 مؤشراً

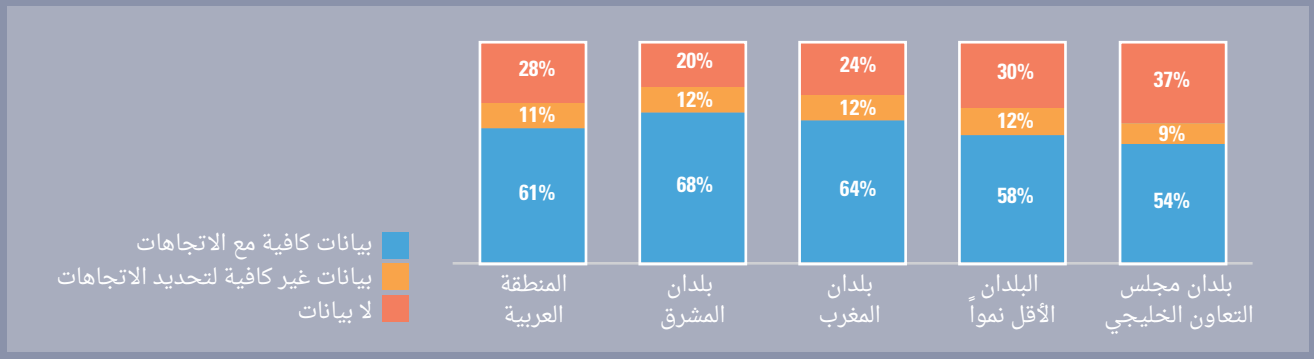

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

كثيراً ما تقع أجهزة الإحصاء الوطنية في حلقة مفرغة من ضعف الإحصاءات، حيث أدى الوعي والتقدير المحدودين لأهمية البيانات إلى عدم كفاية التمويل وإلى الموافقة على ميزانيات برامج الإحصاءات في وقت غير مناسب. وقد قامت 8 بلدان عربية فقط من بين 22 بلداً عربياً بتحديث استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاءات وبالموافقة عليها، ونشرت هذه الاستراتيجيات على الإنترنت[9]. ولا يزال لدى العديد من البلدان المتبقية مشاريع خطط قيد النظر للموافقة عليها.

وعلاوة على ذلك، فإن التشريعات الإحصائية الوطنية في ما يقرب من نصف البلدان العربية قديمة، إذ أقرّت اللجنة الإحصائية المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في عام 1994. ولدعم البلدان في تحسين تشريعاتها الإحصائية، نشرت اللجنة دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية[10].

وأثّرت جائحة كوفيد-19 على تنفيذ العديد من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وتعدادات السكان والمساكن التي كان من المخطط إجراؤها في المنطقة. فقد أرجأ ما مجموعه 11 بلداً، هي الإمارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر وجيبوتي والسودان والصومال والعراق وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية، تعدادات السكان والمساكن التي كان من المقرر إجراؤها في العامين الماضيين على الأقل، ولم تُنفَّذ دراسات استقصائية أخرى للأسر المعيشية بشكل دوري ومنتظم . وقد تأخّر إجراء تعدادات السكان والمساكن في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن، نتيجةً للنزاع وعدم الاستقرار.

وذكر ما مجموعه 13 بلداً عربياً أن بيانات تسجيل المواليد لديها قد اكتملت بنسبة 90 في المائة على الأقل، وأشارت 10 بلدان إلى أن بيانات تسجيل الوفيات لديها قد اكتملت بنسبة 75 في المائة على الأقل[11].

الشكل 7. توفُّر استراتيجية وطنية محدّثة لتطوير الإحصاءات في البلدان العربية

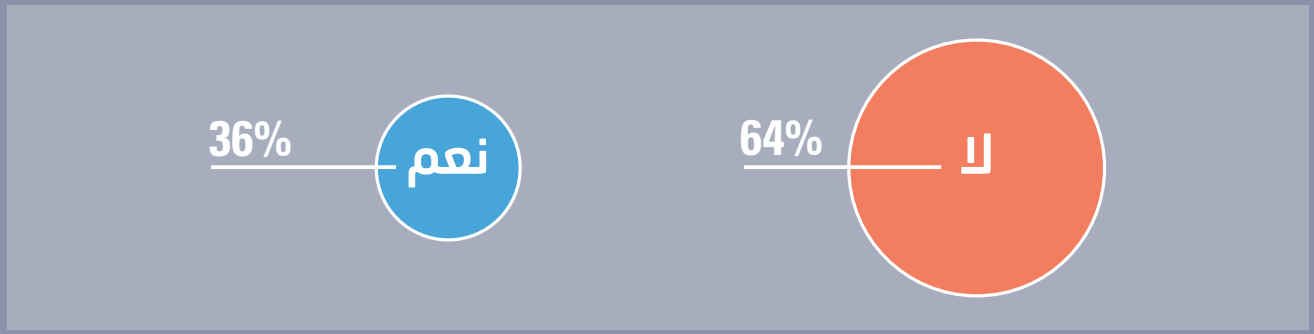

المصدر: الإسكوا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة - رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفر البيانات (جرى الاطلاع عليها في 26 كانون الثاني/يناير 2022).

8 المرجع نفسه.
9 المرجع نفسه.
10 الإسكوا، دليل القانون العام للإحصاءات الرسمية في الدول العربية، 2021.
11 قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

تواكب الدول العربية ثورة البيانات، وقد بدأت باستخدام تقنيات وأساليب جديدة. وفي عام 2020، أجرى البنك الدولي تقييماً يبين أن 41 في المائة من البلدان العربية تعتبر أن دمج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية أمرٌ بالغ الأهمية، يليه استخدام البيانات الضخمة وغيرها من البيانات للإحصاءات ذات التواتر العالي (26 في المائة)، وربط البيانات الجزئية المستمدة من الدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية باستخدام سجلات الأشخاص والشركات (21 في المائة)، ودور الشركات المتعددة الجنسيات بما في ذلك دمجها في سلاسل الإمداد العالمية والمحلية (12 في المائة)[12].

الشكل 8. قضايا البيانات التي تعتبرها الدول العربية هامةً

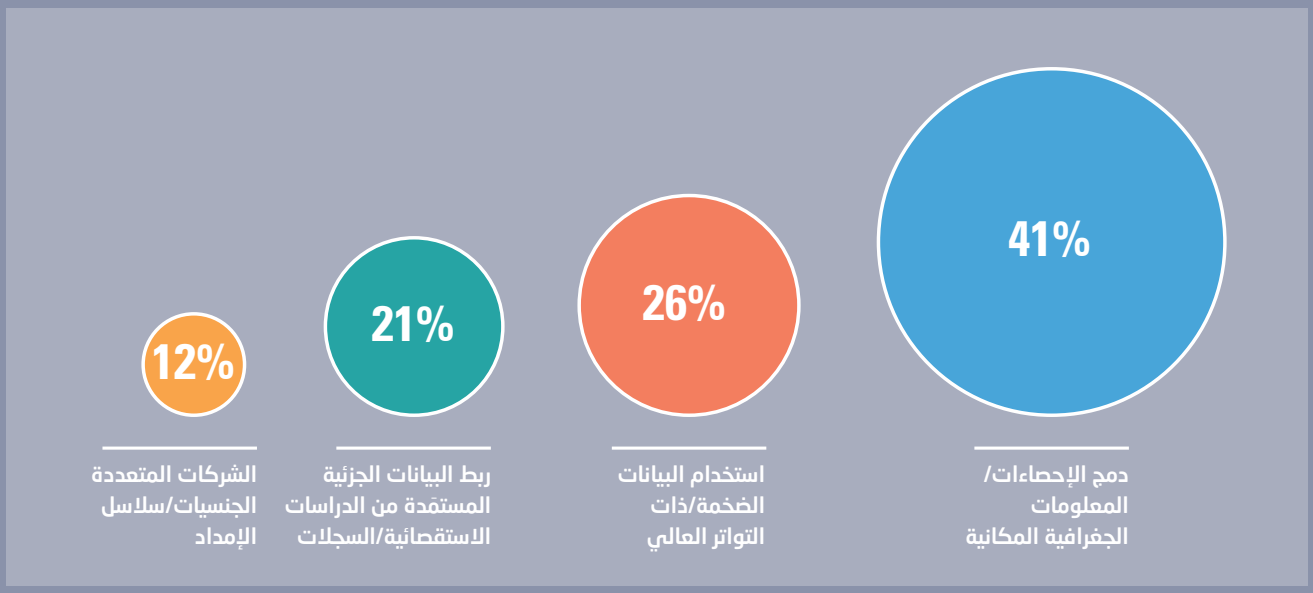

المصدر: World Bank, Monitoring the state of statistical operations under the COVID-19 pandemic: Highlights from the second round of a global COVID-19 survey of national statistical offices, 2020.

12 World Bank, Monitoring the state of statistical operations under the COVID-19 pandemic: Highlights from the second round of a global COVID-19 survey of national statistical offices, 2020.